

# الأردن يتحدى الإهمال الإسرائيلي وينجح في امتحان استعادة السيادة على الباقورة والغمر

## اتفاق مقيد يسمح للمزارعين الإسرائيليين باستغلال أراضي الغمر حتى أبريل المقبل



استعادة الباقورة والغمر تشكل إنجازا للأردن الذي تشهد العلاقة بينه وبين إسرائيل هزات في السنوات الأخيرة جراء تراجع دوره كوسيط بينها ودول المنطقة، فضلا عن الخلافات بشأن التجاوزات الإسرائيلية في المسجد الأقصى.

عمان - أعلن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الأحد، رسميا عودة أراضي الباقورة والغمر إلى السيادة الأردنية بعد مرور ربع قرن على اتفاقية تجديدها لإسرائيل.

وهذه المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل تسليم أراض عربية دون ماطلة أو تلوؤ، في خطوة قرأها البعض في سياق عدم رغبة تل أبيب في سير العلاقات المتوترة أصلا مع عمان نحو نقطة العودة.

وتشكل استعادة الباقورة والغمر إنجازا مهما للأردن، ورد اعتبار خاصة وأن حكومة نتانياهو تعمدت في السنوات الأخيرة إهمال عمان بعد أن كانت ممرا سياسيا رئيسيا لعلاقتهم في المنطقة، ويعزو كثيرون ذلك إلى أن إسرائيل نجحت في التواصل المباشر مع عدد من الدول العربية دون الحاجة لوسيط. وقال نتانياهو الأحد "لدينا علاقات تتعزز باستمرار مع 6 دول عربية، على الأقل".

ورفع الجيش الأردني علم بلاده في منطقة الباقورة (شمالا)، بالتزامن مع إلقاء عاهل البلاد لخطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأخيرة لمجلس الأمة (الغرفتي النواب والأعيان)، الذي أعلن فيه استعادة المنطقتين.

ورغم الإعلان الرسمي عن تسليم المنطقتين، بيد أن ذلك لا يعني منع الإسرائيليين من الدخول إليها وسط أنباء عن اتفاق "مقيد" لتمديد تاجير الغمر حتى 30 أبريل المقبل، بما يسمح للمزارعين الإسرائيليين من جمع محاصيلهم.



وأكد مصدر في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، لوسائل الإعلام المحلية، أن الأردن سيسمح للمزارعين الإسرائيليين بحصاد منتوجهم في أراضي الغمر لهذا الموسم، وفق القوانين والأنظمة الأردنية.

وأوضح أن الدخول للأراضي بهدف الحصاد في الغمر سيكون عبر تأشيرات من السفارة الأردنية في تل أبيب، ولن

يكون عبر البوابات التي أغلقت، بل من خلال المعابر الرسمية (معبر الشيخ حسين، أو معبر الكرامة "جسر الملك الحسين").

وتقل عن المصدر ذاته في الخارجية الأردنية أنه سيتم السماح للمالكين الإسرائيليين في الباقورة باستخدام ملكياتهم الخاصة في حال إثبات ذلك، وسيتم التعاطي معهم كأي مستثمر اجنبي.

ولطالما شكلت استعادة الباقورة والغمر مطلباً شعبياً ملحا في الأردن. يقول متابعون إن الخطوة من شأنها أن تحدث رجة نفسية إيجابية بالشارع الأردني في علاقة باركان السلطة التي تشهد تذبذبا، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها المملكة.

وأعلن الملك عبدالله الثاني، في خطاب العرش انتهاء العمل بالمحققين الخاصين في اتفاقية السلام مع إسرائيل، الخاصين بالباقورة والغمر قائلا، "أعلن اليوم انتهاء العمل بالمحققين الخاصين بمنطقتي الغمر والباقورة في اتفاقية السلام، وفرض سيادتنا الكاملة على كل شبر منها".

وانتهت، في أكتوبر الماضي، فترة تاجير المنطقتين، التي نص عليها الملحقان 1/ب و 1/ج ضمن اتفاقية "وادي

عربة" للسلام، التي وقعها البلدان عام 1994. وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الغي في أكتوبر 2018 جزءا من معاهدة السلام المعروفة بوادي عربة، كان يمنح الإسرائيليين الحق في التصرف في منطقتي الباقورة والغمر لمدة 25 عاما.

والباقورة هي أراض حدودية تقع شرق نهر الأردن ضمن لواء الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة إربد، وتقدر مساحتها الجمالية بنحو 6000 دونم.

وكانت إسرائيل احتلت حوالي 1390 دونما منها في العام 1950، وفي مفاوضات السلام بين عمان وتل أبيب، ادعت إسرائيل أحقيتها في 830 دونما من هذه المساحة بزعم أنها أملاك إسرائيلية خاصة بيعت لهم عبر الوكالة اليهودية.

ويعد مفاوضات صعبة توصل الجانبان الإسرائيلي والأردني في العام 1994 إلى معاهدة سلام عرفت باتفاقية "وادي عربة"، تضمنت استرداد الأردن لجزء من الباقورة تبلغ مساحته 850 دونما.

ونصت المعاهدة في الملحق الأول على تطبيق نظام خاص على كامل المنطقة، بحيث تقر إسرائيل بأرديتها مع إرفاق ذلك بعبارة تقول، إن المنطقة فيها حقوق ملكية خاصة ومصالح مملوكة للإسرائيليين وبالتالي هم المتصرفون

في الأرض، وعلى ضوء ذلك يتعهد الأردن بمنح حرية مطلقة لهم، ويقتضي هذا الاتفاق نافذا لمدة 25 سنة. أما الغمر فهي منطقة حدودية تقع ضمن محافظة العقبة على بعد 168 كلم جنوب العاصمة عمان وتقابلها على الطرف الآخر من الحدود مستوطنة صوفار وتقدر مساحتها بـ4000 دونم وقد احتلتها إسرائيل بعد حرب 1967 ضمن أراض أردنية تقع شرق خط الهدنة لعام 1949، ورفضت إسرائيل الانسحاب منها بحجة أنها امتداد لمستوطنة صوفار، فيما يعتبر المخلون أن الموقف الإسرائيلي نابع من أهمية هذه المنطقة الخصبة والغنية بالمياه الجوفية.

ووردت الغمر أيضا في الملحق الأول من معاهدة السلام تحت عنوان منطقة "الغمر-صوفار"، الذي ينص على أنها تحت سيادة الأردن بيد أنها لا تخضع لقوانين الجمارك الأردنية، ويتم تطبيق ذات النظام الخاص بالباقورة حيث توجد ملكيات خاصة لمزارعين إسرائيليين ويتعهد الأردن بحمايتهم ويستمر الاتفاق 25 عاما ويتجدد تلقائيا ما لم تطالب الحكومة الأردنية باسترداد تلك الأراضي.

وانتهى، الأحد، وفق اتفاق السلام حق المزارعين الإسرائيليين بزراعة الأراضي الأردنية في الباقورة والغمر. وقال إيلي أرازي (74 عاما)، وهو مزارع

### العلم الأردني يرفرف في الباقورة

إسرائيلي في الباقورة، " الأمر أشبه بلحمة في الوجه". وقال أرازي إن مزرعته الجماعية، أو الكيبوتز، واسمها أشدوت يعقوب ميوهاد، تزرع محاصيل في المنطقة منذ 70 عاما من بينها الزيتون والموز والإسكادو. ووفق الأنباء الواردة فإنه ما يزال أسام أرازي فترة 6 أشهر لجمع محاصيله.

ويشكك كثيرون في أن تؤدي عودة الباقورة والغمر إلى الأردن إلى اختراق في العلاقة بين الجانبين، التي تدهورت بشكل كبير في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

وقال وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أربيل إن انتهاء العمل بالاتفاق الخاص بالأرض جاء في وقت بلغت فيه العلاقات الإسرائيلية الأردنية نقطة متدنية. وأوضح، "لسنا في شهر عسل، بل في فترة من الشجار المستمر". وخلال السنوات القليلة الماضية تأثرت العلاقات الدبلوماسية سلبا بجمود عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبالتجاوزات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، حيث تملك عمان الوصاية عليه. وقال أربيل إنه كان على الحكومة أن تتحرك في وقت سابق لمحاولة إقناع الأردن بتمديد العمل بالاتفاق والسماح للمزارعين بزراعة الأرض.

### ليبرمان يحشر نتنياهو في الزاوية

القدس - اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، بنيامين نتانياهو، الأحد، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغور ليبرمان، بالتنسيق مع كل من زعيم حزب "أزرق-أبيض"، بني غانتس، المكلف بتشكيل الحكومة، والقائمة المشتركة (الأحزاب العربية بالكيبست) لتشكيل حكومة يسار.

جاء اتهام نتانياهو، في تصريح مصور نُشر على حسابه بـ"تويتز"، خلال جلسة الحكومة الأسبوعية، ردا على مهلة منحها ليبرمان، مساء السبت، لنتانياهو وغانتس، للرد خلال الأسبوع الجاري، على مقترح قدمه الرئيس رؤوفين ريفلين، لتشكيل حكومة وحدة تضم "الليكود" (يمين) و"أزرق-أبيض" (يسار).

ويعتقد كثيرون أن مقترح ليبرمان هدهد أساسا إحراج نتانياهو، الذي يبدو مستعدا للسير في مغامرة انتخابات جديدة على فك ارتباطه الحكومي مع الأحزاب الدينية.

وقال نتانياهو إن ليبرمان، يقدم استعراضا بالتنسيق مع القائمة المشتركة و"أزرق-أبيض". وأعلن رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، عبر "تويتز"، أنه أجرى، الأحد، اتصالات هاتفية بمكتبتي غانتس ونتانياهو، وطلب عقد اجتماعين عاجلين معهما، لبحث المهلة. واعتبر نتانياهو، أن المهلة موجهة إلى "الليكود" فقط. وقال إن ليبرمان يرفض دعم حكومة يمينية ضيقة بمشاركة الأحزاب الحريدية "شاس" و"يهودوت هتوراه"، لكنه لا يقول لـ"أزرق-أبيض" إنه يرفض إقامة حكومة ضيقة بزعامه غانتس، وبدعم من القائمة المشتركة مع أيمن عودة وأحمد الطيبي.

وأضاف، "ليبرمان، يطالب الليكود بتفكيك كتلة اليمين، لكنه لا يطالب غانتس بتفكيك الكتلة مع القائمة المشتركة، من الواضح أنه يسعى لتشكيل حكومة يسار يدعمها أيمن عودة وأحمد الطيبي".

وبدا واضحا أن تصريحات نتانياهو هي رفض مطبق لمقترح ليبرمان، الذي عرض في مقابلة مع القناة 12، السبت، إنه سيتم غانتس ونتانياهو، فرصة للموافقة على مقترح ريفلين لحل الأزمة السياسية، وفي حال رفض أحدهما هذا المقترح، فإنه سيدعم الآخر.

وينص المقترح على أن يترأس نتانياهو حكومة وحدة مع غانتس، وفي حال تعذر عليه القيام بمهامه؛ إذا قدمت ضده رسميا لائحة اتهام في ملفات فساد، فسيترأس غانتس الحكومة، على أن يتم تعديل القانون الذي ينص على أنه "في حال استمر تعذر قيام رئيس الوزراء بمهامه أكثر من مئة يوم، يعتبر عاجزا عن ذلك بشكل دائم". ويريد ريفلين، أن يصرح بفترة التعذر أكثر من 100 يوم، بحيث يبقى نتانياهو رسميا هو رئيس الوزراء طوال مدة، لكن يقوم غانتس بمهامه.

وتواجه إسرائيل أزمة سياسية؛ وتعثر على نتانياهو بتشكيل حكومة ما دفع بالرئيس ريفلين إلى تكليف غانتس بالمهمة ومنحه مهلة 28 يوما بقي منها 10 أيام، وفي حال فشل، من المرجح إجراء انتخابات ثالثة.

# شعار «هيهات منا الذلة» ينقلب على نصرالله

(حزب الله) هم الباطل". وقال مغرد آخر على "تويتز" "أية مقاومة تحكوها عنها، مقاومة اعترف فيها حسن نصرالله أن سلاحه وعاشاته من إيران".

وكسرت المسيرات الاحتجاجية التي دخلت يومها السادس والثمسين، حاجز الخوف من التعرض لرموز لطلما شكل انتقادها أحد الخطوط الحمراء على غرار الأمين العام لحزب الله ورئيس حركة أمل الشيعية نبيه بري.

ورفع المحتجون في كافة مناطق لبنان شعارات من قبيل "كلن يعني كلن.. نصرالله واحد من (منهم)".

ويثير هذا الأمر ارتباك حزب الله الذي لطالما حرص على التسويق لصورة في الداخل مفادها أنه الطرف الذي لا يقهر والذي هو فوق أي انتقاد، أو شبهات. ويقول مراقبون إن استخدام المتظاهرين لشعارات من قبيل "هيهات منا الذلة" هي رسالة موجهة بالخصوص لحزب الله وتكشف مدى تزايد حالة اليقظة لدى صفوف اللبنانيين على سياسات الحزب وقياداته الذين رهنوا البلاد خدمة لأجندات إقليمية كلفت البلاد أيضا سواء على مستوى عزوف الدول الداعمة تاريخيا للبنان عن تقديم يد المساعدة، أو في علاقة بإسقاط لبنان في فخ المسامات الدولية.

التي أشرت في اليومين الماضيين جدلا كبيرا على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث انتشر فيديو لها وسط المحتجين تستشهد فيه بعبارات شهيرة للأمين

لبنان الكثير على الصعيدين الاقتصادي والامني. وانضم للحراك العديد من الوجوه الفنية والإعلامية على غرار مايا دياب

ولئن مر ترديد المتظاهرين عبارات مأخوذة من خطابات نصرالله -الذي كان له نصيب الأسد من موجة الغضب الشعبي مع حليفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل-، مرور الكرام، فإن اقتباس الإعلامية مايا دياب لأحد أبرز شعاراته كان له وقع خاص لدى أنصاره الذين استنفروا لمهاجمة الإعلامية. وغرد أحدهم على "تويتز" قائلا "مايا دياب وأماليها من مقدمي البرامج والمخرجين، نقول ماذا تحملون من علم وثقافة.. ننصكم ألا تتناولوا على شعاراتنا الدينية وقيادتنا وإلا سوف تندمون يوم لا ينفع الذم". و"هيهات منا الذلة" هي عبارة شهيرة للإمام الحسين، قالها يوم عشوراء في كربلاء أمام جيش عبدالله بن زياد. وقوبل هجوم أنصار حزب الله برد من قبل أنصار الحراك حيث قال أحدهم "هيهات منا الذلة هو شعار ثورتنا، ولعلوماتك، نص الثوار من الشيعة الأحرار. وستنتصر على الفساد وراعي الفساد، نحن الحق والسلطة ومن يراهما

كلكن يعني كلكن

كلكن يعني كلكن

كلكن يعني كلكن

كلكن يعني كلكن

بيروت - "هيهات منا الذلة" شعار لطالما رده الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في نبرة الأزمة مع إسرائيل، لشد عصب الانتصار، اليوم يستعيره المتظاهرون في ساحات لبنان لشحذ هممهم في معركة مصيرية عنوانها "كلكن (جميعكم) يعني كلكن" في إشارة إلى إصرارهم على رحيل كل الطبقة السياسية دون استثناء عن السلطة.

ويشهد لبنان منذ 17 أكتوبر الماضي مسيرات احتجاجية غير مسبوقه تطالب برحيل مؤثني السلطة الحاليين، وتشكيل حكومة تكنوقراط لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية التي تخبط فيها، ومحاربة الفساد الذي انتشر مثل الطاعون في كل مفاصل الدولة.

وجاءت هذه التحركات ردا على فرض رسوم على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي قبل أن تتحول إلى دعوات لتغيير شامل يطال كل النخبة الحاكمة التي يحملها المحتجون مسؤولية انهيار الاقتصاد وانتشار الفساد وتجذر الطائفية حيث قسّموا لبنان الصغير من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان إلى كتنتونات طائفية.

ورغم استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، فإن زخم الاحتجاجات لم يخف في ظل حالة من انعدام الثقة بين